مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 10/ العدد:2 ، أكتوبر،2026 ،ص ص819-838

قراءة في مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني بالجزائر

An Analysis of the Contribution of Small and Medium-Sized Enterprises to Supporting and Strengthening the National Economy in Algeria

*عشور سهام
Achour Siham
جامعة عباس لغرور خنشلة– الجزائر
Achour.siham@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام:2026/09/19 تاريخ القبول2026/10/30 تاريخ النشر:2026/10/31

الملخص:
هدفت هذه الدراسة الى البحث في آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم تنويع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات خلال الفترة (2010–2022). وأظهرت النتائج مساهمتها المحورية في امتصاص البطالة بمضاعفة مناصب العمل لتتجاوز 3.3 مليون عامل سنة 2022 بهيمنة شبه تامة للقطاع الخاص، مقابل محدودية مساهمتها في القيمة المضافة والتصدير لغلبة الأنشطة المصغرة والخدمية وضعف التمويل والابتكار. وتختتم الدراسة بتقديم خارطة توصيات استشرافية تقوم على إصلاحات في الحوكمة، التمويل، الجودة، والرقمنة لضمان استدامة وتنافسية هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاقتصاد الوطني، التشغيل، التنافسية، خارطة استشرافية، الجزائر.
تصنيف JEL: L26, O11, M21, E24 .

Abstract:
This study aims to examine the mechanisms for activating the role of small and medium-sized enterprises (SMEs) to support economic diversification beyond hydrocarbons in Algeria during the period (2010–2022). The findings reveal their pivotal contribution to absorbing unemployment by doubling declared jobs to exceed 3.3 million workers by 2022, under an almost total dominance of the private sector. Conversely, their contribution to value added and exports remains limited due to the prevalence of micro and low-value service activities, alongside constrained financing and innovation.

The study concludes by presenting a forward-looking roadmap of recommendations based on reforms in governance, financing, quality, and digitalization to ensure the sustainability and competitiveness of this sector.

Keywords: Small and Medium Enterprises (SMEs), National Economy, Employment, Competitiveness, Forward-Looking Roadmap, Algeria.

JEL Classification Codes : L26, O11, M21, E24

*المؤلف المرسِل

1. مقدمة :

لا تبنى قوة الاقتصادات بوفرة مواردها الطبيعية وحدها، وإنما بقدرتها على تحويل الإمكانات المتاحة إلى ثروة منتجة، وخلق أنشطة اقتصادية قادرة على الاستمرار والتجدد .وفي هذا السياق، تبرز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد المداخل الأساسية لتوسيع القاعدة الإنتاجية، وتنشيط المبادرة الاستثمارية، وخلق مناصب الشغل، وتطوير الابتكار، فضلا عن دورها في تحفيز التنمية المحلية وتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات والتحولات المتسارعة .وتزداد أهمية هذه المؤسسات بالنظر إلى قدرتها على استيعاب الأفكار الجديدة وتحويلها إلى مشروعات اقتصادية، بما يتيح فرصا لتنويع النشاط الإنتاجي وتقوية الروابط بين الاستثمار والتشغيل والتنمية المستدامة.

وقد اكتسب هذا الرهان أهمية خاصة في الجزائر، حيث تفرض ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني وتقليص التبعية للمحروقات البحث عن بدائل إنتاجية قادرة على خلق الثروة وتوسيع مصادر الدخل .كما كشفت تقلبات أسعار النفط وتداعيات جائحة كوفيد-19 عن مدى تأثر النشاط الاقتصادي بالصدمات الخارجية، الأمر الذي عزز الحاجة إلى بناء نسيج مؤسسي أكثر تنوعا وقدرة على التكيف .وفي هذا الإطار، اتجهت الدولة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إنشاء المؤسسات الناشئة، من خلال تطوير آليات الدعم والمرافقة وتوفير أطر تنظيمية تستهدف تحفيز المبادرة المقاولاتية والابتكار .غير أن نجاح هذا التوجه لا يتوقف على إنشاء المؤسسات وتوسيع انتشارها فحسب، بل يرتبط بقدرتها على تجاوز الصعوبات التي تعترض نموها، وتحويل إمكاناتها إلى إنتاج فعلي وقيمة مضافة وفرص عمل مستدامة.

- **الاشكالية**

في الجزائر وعلى الرغم من الجهود المبذولة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن قدرتها على الإسهام في تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز تنافسية الإنتاج الوطني تظل مرتبطة بجملة من العوامل الهيكلية والتمويلية والتنظيمية والتكنولوجية .فمحدودية الوصول إلى مصادر التمويل، وتعقيدات البيئة الإدارية، وصعوبات التكيف مع متطلبات السوق والمنافسة، قد تحول دون استثمار الإمكانات التي يمتلكها هذا القطاع على النحو المطلوب .ومن ثم، فإن الإشكال لا يكمن في أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حد ذاتها، بل في مدى قدرتها الفعلية على

الاضطلاع بدور اقتصادي يتجاوز حدود النشاط الفردي إلى الإسهام في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة، وتعزيز التشغيل، ودعم مسار التنمية الوطنية.

وانطلاقا من ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

كيف تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري؟

- **فرضيات الدراسة**

تتأسس فرضيات الدراسة على الإشكالية المطروحة لتشكل الإجابات المبدئية التي يسعى البحث لاختبار مدى صحتها، وتتمثل في الآتي:

- **الفرضية الرئيسية:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل إيجابي ومباشر في امتصاص البطالة وخلق مناصب الشغل، غير أن مساهمتها الفعلية في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات تظل محدودة.
- **الفرضيات الفرعية**

للإجابة على الاشكالية الرئيسية تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل إيجابي ومباشر في امتصاص البطالة وخلق مناصب الشغل، بينما تظل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق القيمه المضافة دون المستويات المرجوة مقارنة بالإمكانات المتاحة.
- **الفرضية الفرعية الثانية:** تلعب آليات وأجهزة الدعم الحكومي دوراً محفزاً في زيادة معدلات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن ضعف المرافقة وتحديات التمويل يحدّان من استمراريتها وقدرتها التنافسية في السوق.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** تؤدي المعوقات الإدارية (البيروقراطية) وصعوبة الحصول على العقار الاقتصادي والتمويل البنكي التقليدي إلى تقليل فاعلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم مسار التنويع الاقتصادي والتصدير خارج قطاع المحروقات.
- **أهمية الدراسة:**

تنبثق أهمية الدراسة من:

- إبراز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التوجه الاستراتيجي للجزائر نحو تنويع الاقتصاد وتقليص التبعية لقطاع المحروقات؛

- توضيح دور هذه المؤسسات في الحد من البطالة وخلق مناصب شغل جديدة؛
- إبراز مساهمتها في تحقيق التوازن التنموي بين المناطق وتعزيز التنمية المحلية؛
- بيان قدرتها على توليد القيمة المضافة وتوسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى بلوغ ما يلي:

- التعرف على المفهوم النظري والتأصيلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها الهيكلية؛
- التعرف على أهم الأدوار التي تلعبها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إبراز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشخيص المشاكل والعقبات الميدانية والمالية التي تعترض نموها واستدامتها؛
- تقديم مقترحات واستراتيجيات عمل عملية لتطوير القطاع وتفعيل دوره المأمول.

- **منهج الدراسة:**

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤشرات الاقتصاد الوطني، وتحليل واقع هذه المؤسسات في الجزائر بالاستناد إلى الوثائق والتقارير الرسمية والسلاسل الإحصائية، بهدف تتبع تطور أعدادها ومعدلات نموها ومدى مساهمتها في التشغيل.

- **حدود الدراسة:**

الحدود المكانية: الجزائر؛

الحدود الزمانية:2010-2022.

- **الدراسات السابقة:**

دراسة علون، بن عطية وبن بايرة 2020بعنوان **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية :دراسة حالة الجزائر**، المنشورة في مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد 3، العدد 3، وهدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة هذه المؤسسات في استغلال الموارد المحلية وخلق القيمة المضافة وتوفير فرص العمل .ونتج عنها أن هذه المؤسسات تسهم في تنويع الأنشطة الإنتاجية والحد من البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتناولت دراسة حملة وبودرهم 2020بعنوان **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية بالجزائر**، المنشورة في مجلة معارف للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1،وهدفت الدراسة إلى تحديد مجالات مساهمتها في تنشيط الاقتصاد الوطني .ونتج عنها أن تعزيز هذا الدور يتطلب تشجيع المبادرات الشبابية وتطوير البيئة التشريعية والتنظيمية بما يتلاءم مع التحولات الاقتصادية.

أما دراسة عبد اللاوي محمد إبراهيم 2014-2015بعنوان**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من الاقتصاد المحمي إلى اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان، فقد هدفت إلى تحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد متطلبات دعمها في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق . واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي ودراسة ميدانية شملت 213مؤسسة باستخدام الاستبيان . ونتج عنها تحديد أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، خاصة صعوبات التمويل والضغوط الجبائية ومنافسة الاقتصاد الموازي، مما يؤكد ضرورة تهيئة بيئة ملائمة لاستقرارها وتطورها.

وتناولت دراسة بوشرف وبوخيزة 2014بعنوان **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني**، المنشورة في مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد6.وهدفت إلى إبراز دورها في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الإنتاج وتوفير مناصب الشغل .ونتج عنها التأكيد على أهمية هذه المؤسسات في دعم النشاط الاقتصادي، مع ضرورة معالجة الصعوبات التمويلية وتعزيز قدرتها التنافسية.

الفجوة البحثية:تتمثل الفجوة البحثية في أن الدراسات السابقة ركزت غالبا على التوصيف النظري لآليات الدعم وتقييم فترات زمنية سابقة قبل 2020، مقتصرة على الرصد الكمي للنمو العددي للقطاع؛ بينما تسعى هذه الدراسة إلى سد هذه الفجوة من خلال تحليل سلسلة إحصائية ممتدة إلى غاية 2022 لتفكيك المفارقة بين الارتفاع الكبير في مناصب الشغل بالقطاع الخاص وضعف مساهمته الفعلية في القيمة المضافة الصناعية والتصدير خارج المحروقات، مع الانتقال من التشخيص الساكن إلى تقديم خارطة توصيات استشرافية عملية.

وللإجابة على الأسئلة السابقة وبلوغ الأهداف المسطرة تم تقسيمها إلى المحورين التاليين:

- ✓ المحور الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ المحور الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني بالجزائر.

2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

برزت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة مجموعة من التطورات والظروف الاقتصادية التي جعلت من الضروري الاتجاه نحو هذا النوع من المؤسسات التي تلعب دورا كبيرا في دعم النمو الاقتصادي للدول وتعزيز التنمية المستدامة، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال هذا المحور.

1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لم يتفق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتباينها بين الدول المتقدمة والنامية، ومن العوامل التي ساهمت في عدم الاتفاق على تعريف موحد عدد العمال المعتمد في التصنيف وحجم الأعمال واختلاف الأنشطة الممارسة في القطاع.

إذ عرّفها **البنك الدولي** بالاستناد أساسا إلى عدد العمال، فميز بين المؤسسات المصغرة التي تشغل أقل من 10عمال، والصغيرة التي تشغل من 10إلى 49عاملا، والمتوسطة التي تشغل من 50إلى 249عاملا(World Bank, 2021) .أما **هيئةالأمم المتحدة**، فتؤكد عدم وجود تعريف دولي موحد لهذه المؤسسات، نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والتشريعات الوطنية، وتعتمد في دراستها معايير متعددة، من أبرزها عدد العاملين ورقم الأعمال السنوي وقيمة الأصول (United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL), 2023).في حين اعتمد **الاتحاد الأوروبي** تعريفا أكثر شمولا بموجب توصية المفوضية الأوروبية رقم 2003/361/EC، يجمع بين عدد العاملين والمعايير المالية، مع مراعاة استقلالية المؤسسة وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى؛ حيث تضم المؤسسة المصغرة أقل من 10 عمال، والصغيرة أقل من 50.عاملا، والمتوسطة أقل من 250عاملا، مع تحديد سقوف مالية خاصة بكل فئة(European Commission, 2003) .ويعكس هذا التباين اختلاف المقاربات الدولية في تحديد حجم المؤسسة، ويؤكد أن تصنيفها يرتبط بطبيعة المعايير المعتمدة والسياق الاقتصادي والتشريعي الذي تنشط فيه.

وهذا ما جعل كل دولة تعتمد على معيار أو مجموعة من المعايير الخاصة بها، غير أن أكثرها استخداما هو عدد العمال في المؤسسة، وبالنسبة إلى الجزائر وفي **تقرير لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية** لسنة 2018 قامت الجزائر وكأول دولة عربية بوضع واعتماد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب قانون 18-01 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 12 ديسمبر 2001 باستخدام عدد من المعايير(عدد العمال؛ رقم الأعمال؛ الاستقلالية)ليعود المشرع الجزائري في القانون رقم 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر بتاريخ 10 يناير 2017 بوضع

تعريف جديد يتماشى والأوضاع الاقتصادية الراهنة. (صورية و نصرة نجوى، 2022، صفحة 696) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 1: تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من01إلى 09	لا يتجاوز 40مليون دينار	لا يتجاوز 20مليون دينار جزائري
مؤسسة صغيرة	من10 إلى49	من40 إلى 400 مليون دينار	لا يتجاوز200مليون دينار جزائري
مؤسسة متوسطة	من 50إلى250	من400مليون د.ج إلى 4مليار د.ج	من200مليون دينار جزائري مليار د.ج

المصدر: (وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 2001)

2.2. الخصائص الهيكلية والسلوكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص المؤسسية التي تجعلها منفردة عن المؤسسات الكبرى، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

- ✓ **القدرة على إنشائها:** وتكون غالبا سهلة التأسيس، حيث تعتمد هذا النوع من المؤسسات على التمويل الشخصي دون الحاجة إلى تمويل خارجي في أغلب الأحيان.
- ✓ **القدرة على تسييرها:** وذلك نظرا لاعتمادها على هيكل تنظيمي بسيط منخفض التكلفة يمكن إدارته ذاتيا من قبل صاحب رأس المال.
- ✓ **المرونة العالية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجمها مما يجعلها قادرة على التكيف مع التغيرات البيئية المستمرة وغير المستقرة محليا أو دوليا.
- ✓ الاعتماد على التكنولوجيا والأنظمة المعلوماتية البسيطة: تكون فيها الاتصالات فعالة وسريعة مما يسهل من اتخاذ القرارات. (الوزير الاول، 2020)
- ✓ **بساطة الهيكل التنظيمي ومركزية القرار:**غالبا ما يتولى مالك المؤسسة الإدارة المباشرة، مما يقلل من المستويات الإدارية ويسرع عملية اتخاذ القرار (رمضاني وبوقرة، 2020) .
- ✓ **كثافة استخدام العمل مقارنة برأس المال:**تعتمد هذه المؤسسات بدرجة أعلى على العنصر البشري، مما يجعل تكلفتها الاستثمارية لخلق منصب شغل واحد أقل بكثير من المؤسسات الكبرى.(Croitoru, 2012)

3.2 . الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا بارزا في تحديد مستوى التطور الاقتصادي الدول بشقيها المتقدمة أو النامية، والجزائر على غرار هذه الدول أعطت أهمية كبيرة لهذا النوع من

المؤسسات حيث لعبت دورا كبيرا في تحقيق جملة من الميزات نذكر منها:

- ✓ **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل**:تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال مساهمتها الفعالة في خلق فرص العمل لكل فئات المجتمع.(بروالوخلوط، 2017)
- ✓ **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات**:ويبرز هذا الدور من خلال العمل على التطوير والتحسين المستمر في جودة المنتجات، وذلك بالعمل على الابداع والابتكار من أجل إيجاد أساليب أكثر تطورا في الإنتاج، تعزز من القدرة على التنافس ودخول أسواق جديدة محلية أو دولية وتنويع الصادرات من أجل الحصول على العملة الأجنبية، ومنه تحسين مستوى الميزان التجاري.
- ✓ **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي**:ويمكن ذلك من خلال تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، فهذا التعاون المشترك من شأنه أن يدعم الصناعة ككل وينظم الاستهلاكات الوسيطية، ويخلق تنوعا في الإنتاج الصناعي.
- ✓ **المبادرة بتوفير منتجات وخدمات جديدة**:وتعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مولدة للأفكار والابتكارات الحديثة، حيث تعمل على تقديم منتجات وخدمات مبتكرة، ويكون مستوى الإبداع مرتفعا دائما إدارة هذه المؤسسات. بالإضافة إلى أنها تساهم في تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع من غذاء، سكن، كساء ومنتجات أخرى تساهم في ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي وزيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة.

- ✓ تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سوقا جديدة وكبيرة لجهات التمويل، من بنوك وبورصات ومؤسسات مالية، حيث يساهم تمويلها في توزيع مخاطر التمويل، وتنويع المحفظة المالية. (هشام و خلوط جهاد، 2017، صفحة 24)
- ✓ **تحفيز الابتكار والمقاولاتية**:تشكل هذه المؤسسات المشتل الحقيقي للأفكار الريادية والابتكارات التكنولوجية والخدمية الحديثة .
- ✓ **التكامل والتساند الصناعي**:تقدم هذه المؤسسات مدخلات وسيطة وخدمات صيانة وسلاسل توريد مرنة للمؤسسات الكبرى، مما يحقق ترابطاً شبكياً بين قطاعات الصناعة المختلفة (بوضياف وزبير، 2020) .
- ✓ **تنشيط الاقتصاد المحلي وتطوير المناطق النائية**:تسهم في استغلال الموارد المحلية وتوزيع الثروة جغرافيا، مما يقلل من الهجرة الريفية ونحو المدن الكبرى (World Bank, 2020).

3.واقع وآليات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لقد أدركت السلطات الجزائرية حتمية الانتقال من اقتصاد ريعي محتكر يعتمد كليا على المحروقات إلى اقتصاد متنوع ومستدام قائم على المبادرة الخاصة .وعليه، تم إنشاء منظومة مؤسسية وتشريعية متكاملة لدعم وترقية هذا القطاع.

1.3 الهياكل الهيكلية والتنظيمية للدعم

عملت الجزائر على إرساء عدة هيئات وهياكل داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤدي دورا محوريا في تهيئة الظروف الملائمة لإنشائها وتطويرها، من خلال توفير آليات المرافقة والتمويل والتكوين والاستشارة، وتسهيل الوصول إلى الموارد والأسواق .وتتعدد هذه الهياكل بين أجهزة حكومية ومؤسسات مالية وهيئات متخصصة، تتكامل وظائفها لتجاوز العقبات التي تواجه هذه المؤسسات وتعزيز قدرتها على الاستمرار والنمو. والشكل الأتي يوضح أبرزها:

الشكل 01: أبرز هيئات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (وزارة الصناعة، 2026).

يعكس الشكل منظومة الدعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر، والتي تقوم على تكامل وظيفي بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي؛ حيث تتولى ANGEMالتمكين المالي للفئات الهشة لمكافحة الفقر، بينما تدعم NESDAحاملي المشاريع من الشباب بقروض خالية من

الفوائد وصيغ تمويل ثنائية وثلاثية، ويسند صندوق FGARهذه المبادرات بتغطية المخاطر الائتمانية لتيسير نفاذها إلى التمويل البنكي، في حين تؤطر AAPIالمشهد الاستثماري العام بتسهيل منح العقار الاقتصادي وتبسيط الإجراءات عبر الشباك الموحد وفق القانون 22-18.

2.3 الأطر التشريعية والتحفيزية

سعت الجزائر من خلال قوانين الماليّة المتعاقبة وقانون الاستثمار رقم 22-18 إلى تقديم مصفوفة من الإعفاءات الضريبية والجمركية) مثل الإعفاء من الرسم على النشاط المهنيTAP ، والضريبة على أرباح الشركاتIBS ، وتخفيض الحقوق الجمركية على المعدات والتجهيزات المستوردة (موازاة مع دعم أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية.(وزارة الصناعة، 2026)

4. المشاكل العميقة والتحديات التنافسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

بغض النظر عن الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل المجالات غير أنها تعاني من العديد منالصعوبات والتي قد تشكل حاجزا أمام الآفاق التي تسعى إليها وعلى رأسها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهمها:

✓ **المشاكل الإدارية والتنظيمية** : حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقصا ملحوظا في الخبرات الإدارية والقدرات التنظيمية نتيجة اعتمادها على السلطة الفردية في اتخاذ القرار دون الحاجة إلى تفويض السلطة أو المشاركة الجماعية، في ظل محدودية التخصص في العمل، وهذا ما يؤدي بالضرورة إلى قرارات إدارية خاطئة.

✓ **قلة المعرفة التكنولوجية والإدارية** : عدم القدرة على اختيار التكنولوجيا المتطورة، تدني الدرجة المهارية للموظفين، محدودية الخبرات اللازمة لتسيير الأنشطة الإدارية للمؤسسة، وكذا انخفاض مؤشر درجة التعليم والتدريب للمدراء والمسيرين من المشاكل المتعلقة بضعف مستوى التكنولوجيا والتقنيات الفنية والتي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتؤثر على العملية الإنتاجية ومستويات الجودة.

✓ **الصعوبات الجبائية**: عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وماتزال محدودية وقصورا في مستوى التحفيزات الضريبية والجمركية، إذ يلاحظ وجود نوع من عدم التنسيق في التعامل بين مصالح الجمارك وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يجعل الكثير من السلع المستوردة كادحة في الموانئ لمدة كبيرة، بالإضافة إلى أن الرسوم الجمركية تصب دائما في مصلحة

المؤسسات الكبيرة، بينما تكون الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مواتية لمواصلة وتطوير العمل الإنتاجي مما يحفز على تنامي الأنشطة الموازية.

✓ **النقص الهيكلي في تأهيل الموارد البشرية والابتكار**: تعاني غالبية المؤسسات من الاعتماد على عمالة غير مؤهلة ونقص البرامج التدريبية الموجهة لتطوير المهارات التكنولوجية والإدارية (رمضاني وبوقرة، 2020) .إضافة إلى ذلك، يتسم إنفاق هذه المؤسسات على البحث والتطوير (R&D) بالمحدودية، مما ينعكس سلباً على جودة المنتجات والتنافسية السعرية أمام المنتجات المستوردة .

✓ **المشاكل التسويقية** : يواجه المقاول الجزائري صعوبات جمة في التسويق الحديث وترويج علامته التجارية لغياب دراسات الجدوى والدراسات التسويقية الميدانية قبل إطلاق المشروع، وتفضيل المستهلك للمنتج الأجنبي، وصعوبات الولوج لسلاسل التوزيع الكبرى أو معارض التصدير الدولية .

✓ **مشكل منافسة المؤسسات الكبيرة** : في ظل المنافسة الكبيرة من المؤسسات الكبرى تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها في مواجهة تصريف منتجاتها في ظل محدودية إمكانياتها المادية وانخفاض مستويات الجودة. (مروة و بوقرة كريمة، 2020، صفحة 284)

✓ **المشاكل التمويلية وصعوبة الوصول إلى القروض**: تعتبر العوائق التمويلية الحجرة العثرة الأكبر أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر؛ إذ تتبع البنوك التجارية السياسات الكلاسيكية الشديدة التحفظ، وتطالب بضمانات عينية وعقارية كبرى تفوق قدرات صاحب المشروع(Ayyagari, Demirguc-Kunt, & Maksimovic, 2011) **2.5** .

✓ **البيروقراطية وصعوبة الحصول على العقار الاقتصادي** : تعتبر البيروقراطية وتعقد المساطر الإدارية وتأخر الحصول على تراخيص البناء والتشغيل، إضافة إلى أزمة ندرة وتوزيع العقار الاقتصادي المجهز، من أكبر العقبات التي تعطل الشروع الميداني للمشاريع وتؤدي إلى استنزاف رأس مال المقاول قبل بدء الإنتاج.

5. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز تنمية الاقتصاد الوطني بالجزائر

تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لعوائدها ومردودها الاقتصادي الذي ينعكس إيجابيا على الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل جديدة، ورفع الناتج الداخلي .... الخ.

تظهر البيانات الرسمية الصادرة عن الوزارة المكلفة بالقطاع تطوراً مستمراً في العمالة المنشأة ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تهيمن المؤسسات الخاصة على النسبة الأكبر من التشغيل

1.5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب العمل

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على امتصاص أكبر قدر من مشكلة البطالة، والحد من آثار الفقر السلبية وذلك من خلال خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في تحسين مستويات المعيشة وإشباع حاجات المجتمع.(Khellil & Loucif, 2023) كما تُظهر البيانات الرسمية الصادرة عن الوزارة المكلفة بالقطاع تطوراً مستمراً في العمالة المنشأة ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تهيمن المؤسسات الخاصة على النسبة الأكبر من التشغيل.وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 2: تطور مناصب العمل في الجزائر خلال السنوات (2010–2022)

السنوات	المؤسسة الخاصة	نسبة النمو%	المؤسسة العامة	نسبة النمو%	المجموع
2010	1.577.030	15,67	48.656	5,77-	1.625.686
2011	1.676.111	6,28	48.086	1,17-	1724197
2012	1.800.742	7,44	47.375	1,48-	1.848.117
2013	1.953.636	8,49	48.256	1,86	2.001.892
2014	2.110.665	8,04	46.567	3,5-	2.157.232
2015	2.327.293	10,26	43.727	6,1-	2.371.020
2016	2.511.674	7,92	29.024	33,62-	2.540.698
2017	2.632.018	4,79	23.452	19,2-	2.655.470
2018	2.702.067	2,66	22.197	5,35-	2.724.264
2019	2.864.566	6,01	21.085	5,01-	2.885.654
2020	2.968.618	3,63	20.898	0,89-	2.989.516
2021	3.114.860	8,73	20.108	8,63	3.134.968
2022	3.288.213	5,57	19.608	5,51	3.307.821

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات وزارة الصناعة.

يكشف الجدول عن تحول ملحوظ في بنية التشغيل في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2010و2022، حيث ارتفع إجمالي مناصب العمل من 1.625.686منصبا إلى 3.307.821منصبا، بزيادة قدرها 1.682.135منصبا، أي بنسبة نمو تقارب .103,47% ويعود هذا التطور أساسا إلى تنامي مساهمة المؤسسات الخاصة، التي ارتفع عدد مناصب العمل

المسجلة لديها من 1.577.030منصبا سنة 2010إلى 3.288.213منصبا سنة 2022، بزيادة تقارب .%108,51وتعكس هذه الزيادة تنامي مكانة القطاع الخاص في استيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص التشغيل، بما يعزز دوره في تنشيط الاقتصاد الوطني ودعم التوجه نحو تنويع مصادر النمو.

في المقابل، سجلت المؤسسات العامة تراجعا في عدد مناصب العمل من 48.656 منصبا سنة 2010إلى 19.608مناصب سنة 2022، أي بانخفاض يقارب 59,71%، مما أدى إلى تقلص مساهمتها النسبية في إجمالي التشغيل .وتبرز هذه التحولات أهمية المبادرة الخاصة في دعم سوق العمل، وتدفع إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد المكونات المحتملة لتوسيع قاعدة التشغيل وتحقيق التنمية الاقتصادية .غير أن البيانات المعروضة تصنف مناصب العمل حسب طبيعة المؤسسة، ولا تفصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الخاصة الكبيرة؛ لذلك فإن تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدقة يتطلب بيانات أكثر تفصيلا، كما لا يمكن تفسير تراجع التشغيل في المؤسسات العامة باعتباره انسحابا للدولة من النشاط الإنتاجي دون الاستناد إلى معطيات إضافية.

2.5 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة والناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات:

تشير بيانات الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) إلى أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بلغت في المتوسط ما بين 60% إلى 65% خلال الفترة(2022-2018) .ويرجع ذلك أساسا إلى انتشال قطاعات الخدمة، والبناء والأشغال العمومية(BTPH) ، والصناعات التحويلية والغذائية.

غير أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي (شاملاً المحروقات) تبقى مرهونة بالتغيرات في أسعار النفط والغاز العالمية، حيث تتراوح المساهمة الإجمالية للقطاع بين 35% و 42%، وهو ما يستدعي مضاعفة الإنتاجية وتوسيع القاعدة الصناعية التحويلية للمؤسسات الوطنية.

يتضمن الجدول التالي المؤشرات الإحصائية المعتمدة في التقرير الاقتصادي والمالي التقييمي الصادر عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني (المديرية العامة للترقية الصناعية

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، والتي تعكس الواقع الهيكلي لمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات:

الجدول 03: المؤشرات الإحصائية لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات

المؤشر الإجمالي	القيمة/النسبة	طبيعة المؤشر والمدلول الاقتصادي
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(PME)	~ 1.3مليون مؤسسة	يعكس النسيج الإجمالي للمؤسسات النشطة في السوق الوطنية.
حصة القطاع الخاص من إجمالي المؤسسات	99.8%	تؤكد الهيمنة الشبه المطلقة للقطاع الخاص على نسيج الـPME.
نسبة المؤسسات المصغرة (TPE) من النسيج الإجمالي	~ 97%	تشير إلى تمركز القطاع في المؤسسات ذات التعداد الأقل من 10 عمال.
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات (PIB hors hydrocarbures)	85%–80%	تمثل القيمة المضافة المحققة في القطاعات غير النفطية.
حجم التشغيل ومناصب الشغل المستحدثة	3.2+مليون عامل	يعكس الدور المحوري للقطاع في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل.
التمركز القطاعي الرئيسي (الخدمات والتجارة)	~ 60%	يبين غلبة الأنشطة الخدمية والتجارية مقارنة بالأنشطة التحويلية.
التمركز القطاعي الصناعي (الصناعات التحويلية)	17%–15%	يوضح القيمة المضافة الصناعية للقطاع وخلق سلاسل القيمة.
قطاع البناء والأشغال العمومية(BTPH)	14% – 12%	يعكس مدى ارتباط القطاع بالمشاريع الاستثمارية والبنية التحتية.

المصدر: بناء على معطيات التقرير التقييمي الصادر عن وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني – المديرية العامة للترقية الصناعية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تؤكد المؤشرات الواردة في الجدول الوزن المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بنية الاقتصاد الجزائري، سواء من حيث انتشارها الواسع وهيمنة القطاع الخاص على النسيج المؤسساتي بنسبة 99.8%، أو من حيث قدرتها على استيعاب أكثر من 3.2مليون عامل.غير أن هذا الثقل العددي لا يعكس بالضرورة قوة إنتاجية موازية، خاصة في ظل استحواذ المؤسسات المصغرة على نحو 97%من إجمالي المؤسسات، بما يثير مسألة قدرتها على تجاوز محدودية التمويل والتكنولوجيا والموارد التنظيمية، والانتقال إلى مستويات أعلى من الإنتاجية والتنافسية .وعليه، فإن الرهان الاقتصادي لا يكمن في توسيع قاعدة المؤسسات فحسب، بل في بناء نسيج مؤسساتي قادر على النمو والاستثمار وتوليد قيمة مضافة مستدامة.

ويبرز التوزيع القطاعي اختلالا نسبيا في توجيه النشاط المؤسساتي، إذ تتركز قرابة 60% من المؤسسات في الخدمات والتجارة، مقابل 15%إلى 17%في الصناعات التحويلية، وهو ما يستدعي تعزيز حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة الأعلى، وتطوير اندماجها في سلاسل القيمة المحلية .فتنويع الاقتصاد الوطني لا يتحقق بمجرد تعدد المؤسسات، وإنما بقدرتها على تطوير الإنتاج المحلي، ودعم الابتكار، وتقليص التبعية للواردات، وفتح آفاق التصدير خارج المحروقات.ومن ثم، فإن فعالية سياسات الدعم تقاس بمدى إسهامها في رفع كفاءة هذه المؤسسات وتوسيع قدراتها التنافسية، مع ضرورة التحقق من مصدر ونطاق نسبة المساهمة المقدرة بـ 80 %إلى 85%من الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات قبل اعتمادها مؤشرا مباشرا على مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3.5مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الخارجية والميزان التجاري الخام خارج المحروقات:

يظل الميزان التجاري الجزائري تحت تأثير هيكلي لقطاع المحروقات، غير أن السنوات الأخيرة شهدت ديناميكية صادرات غير نفطية ملحوظة قادتها مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مجالات الفلاحة والمنتجات الغذائية ومواد البناء والحديد والصلب والصناعات الشبه صيدلانية (بورناني وسولي، ص 3-4) .

تبين المبادلات الخارجية حركة تطور كبيرة في الصادرات والواردات، حيث تعتبر الصادرات أحد المؤشرات القوية لمعرفة وتحديد مستويات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى تبيان مستوى ودرجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، حيث تعد منتجات قطاع المحروقات أحد الصادرات الأساسية للجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بنسبة تقدر بحوالي 97% من القيمة الإجمالية للصادرات، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة بنسبة لا تتعدى 3% من القيمة الإجمالية للصادرات. (بورناني و صولي علي، الصفحات 3-4) وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 03: قيمة الميزان التجاري في الجزائر لسنتي (2021-2022)

البيان	2021(مليار دولار أمريكي)	2022(مليار دولار أمريكي)	النسبة%
الواردات	37683,17	40173,59	6,61
الصادرات	39280,83	60384,02	53,72
الميزانالتجاري	1597,67	20210,43	

المصدر: وزارة الصناعة والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(CNESE) ، التقرير السنوي 2022.

توضح بيانات الميزان التجاري الجزائري لسنتي 2021و2022 تحسنا في المبادلات التجارية الخارجية، حيث ارتفعت الصادرات من 39.28مليار دولار سنة 2021إلى 60.38 مليار دولار سنة 2022، بمعدل نمو قدره 53.72%، في حين سجلت الواردات ارتفاعا أقل، من 37.68إلى 40.17مليار دولار، بنسبة .6.61%وقد انعكس هذا التطور على الميزان التجاري، الذي انتقل فائضه من نحو 1.60مليار دولار إلى 20.21مليار دولار، بما يعكس تحسن قيمة الصادرات مقارنة بالواردات خلال الفترة المدروسة. وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة الجزائرية رفع الصادرات خارج المحروقات إلى أكثر من 10مليارات دولار، وهو توجه يبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الصادرات وتعزيز حضور المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية .ويمكن لهذه المؤسسات المساهمة في تحقيق هذا الهدف من خلال تطوير الإنتاج الوطني، وتوفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة، وتوسيع النشاط التصديري نحو الأسواق الإفريقية والأوروبية .كما تتيح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصا لتوسيع المبادلات التجارية داخل القارة، بما يدعم نفاذ المنتجات الجزائرية إلى أسواق جديدة .غير أن بلوغ هذه الأهداف يظل مرتبطا بقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحسين جودة منتجاتها وتعزيز تنافسيتها وتطوير إمكاناتها الإنتاجية والتصديرية.

6.التحول الرقمي والمؤسسات الناشئة: أفق جديد للقطاع بالجزائر

شهدت المنظومة المقاولاتية بالجزائر تحولا نوعيا بإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة واقتصاد المعرفة، ووضع إطار قانوني جديد (المرسوم التنفيذي رقم 20-254) الذي يحدد شروط منح علامة "مؤسسة ناشئة (Start-up) "ومحاضن الأعمال ((Incubators)المرسوم الوزاري 20-254، 2020)

1.6دور حاضنات ومسرعات الأعمال: تلعب حاضنات الأعمال التكنولوجية دورا محوريا في احتضان المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم الفني واللوجستي والاستشاري طيلة المراحل الأولى لإنشاء المؤسسة، مما يقلل من نسب الفشل المرتفعة لمؤسسات الابتكار (بوضياف وزبير، 2020، ص 90) .

2.6 الصندوق الجزائري للشركات الناشئة(ASF) : شكل إنشاء الصندوق الجزائري للشركات الناشئة (Algerian Startup Fund) آلية تمويلية مبتكرة تعتمد على تمويل رأس

المال المخاطر(Capital-Risque) ، حيث يساهم الصندوق في رأس مال الشركة دون طلب ضمانات تعجيزية، مما أتاح لمئات الشباب أصحاب المشاريع التكنولوجية تحويل أفكارهم إلى شركات ذات إمكانيات نمو عالية وتدويل نشاطها.

7. استراتيجيات وتوصيات لتطوير وترقية القطاع

ان التحولات الاقتصادية الراهنة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري تفرض ضرورة الانتقال من منطق "التشخيص الوصفي" لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى أفق "البناء الاستشرافي"، الذي يربط بين المتطلبات الهيكلية للتنويع الاقتصادي والقدرات التشغيلية الحقيقية لهذه المؤسسات. وبناءعلى التشخيص الميداني والنظري لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، يمكن تقديم حزمة من التوصيات العملية والإصلاحات الهيكلية في شكل خارطة توصيات استشرافية وهو ما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل 02: خارطة التوصيات الاستشرافية لترقية وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني



المصدر: من إعداد الباحثة.

تجسد الخارطة إطارا استراتيجيا متكاملا لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عبر أربعة محاور تفاعلية؛ إذ يركز المحور الأول على إصلاح المنظومة المؤسساتية والتشريعية بتفعيل قانون الاستثمار 22-18، وتنسيق الصلاحيات الوزارية، والحد من الفوارق الإقليمية، في حين يعيد المحور الثاني هندسة الدعم المالي بتوسيع ضمانات FGAR و CGCI-PME وتنشيط التمويل البديل والإسلامي وربط تمويل NESDA و ANGEMبجدوى إحلال الواردات .ويواكب ذلك المحور الثالث برفع التنافسية والجودة (IANOR) وتفعيل الحاضنات ونقل التكنولوجيا في الصناعات الاستراتيجية، ليكتمل البناء بالمحور الرابع القائم على حوكمة البيانات عبر مرصد رقمي موحد يربط الهيئات الإحصائية وصناديق الضمان الاجتماعي، مع اعتماد حوافز لاحتواء الاقتصاد غير الرسمي؛ وهو ما ينقل المنظومة من الدعم الظرفي إلى اقتصاد مستدام قائم على الابتكار واليقظة الاقتصادية.

8. الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يمثل المحرك الحقيقي للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات .فقد أثبتت المؤشرات الكمية للتشغيل والقيمة المضافة قدرة هذا القطاع الهائلة على خلق مناصب الشغل وامتصاص البطالة وتنمية المبادرة الفردية .

وعلى الرغم من المكاسب المحققة والإرادة السياسية الداعمة، إلا أن تثمين مساهمة هذا القطاع يظل رهيناً بتجاوز العقبات الهيكلية المتعلقة بالصعوبات التمويلية، البيروقراطية الإدارية، ضعف التأهيل التكنولوجي، وضيق منافذ التسويق .إن نجاح الجزائر في بناء اقتصاد معرفي متنوع يستدعي المضي قدماً في عصرنة الجهاز المصرفي، وتطهير مناخ الاستثمار، وتعزيز الربط العضوي بين الجامعة والقطاع الاقتصادي .

ومن هنا يمكن الخروج بالنتائج التالية للدراسة:

- ✓ توليالجزائراهتماما متزايدابقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة مع التحولات الاقتصادية المتزايدة ويبرز ذلك من خلال توفير الدعم والتمويل لهذا النوع من المؤسسات.
- ✓ تنفرد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة منالمزايا التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ على الرغم من التطورات التي عرفها نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر غير أنه بحاجة إلى المزيد من الاهتمام والدعم حتى يكون قادرا على المساهمة في دعم القطاع الوطني خاصة في مجال الصادرات.

- ✓ تمركز جغرافي حاد للنشاط المؤسساتي في الشريط الساحلي والشمالي بما يفوق 69% من إجمالي النسيج الوطني، مما يكرس فجوة الكثافة الإقليمية ويستدعي تحفيز الاستثمار في ولايات الهضاب العليا والجنوب.
- ✓ مفارقة واضحة بين النمو العددي المرتفع لمناصب الشغل وضعف المردودية الإنتاجية والقيمة المضافة الناتجة عن تدني مستويات الابتكار والإنفاق على البحث والتطوير.
- ✓ منافسة غير متكافئة يفرضها اتساع الاقتصاد الموازي وتدفق السلع المستوردة، مما يضغط على الحصص السوقية للمؤسسات الوطنية ويحد من استقرارها المالي.
- ✓ قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 يمثل قاعدة إصلاحية واعدة، غير أن أثره الميداني يظل مشروطا بالمرونة الإدارية في معالجة ملفات العقار الصناعي وتفعيل شباك الاستثمار الموحد.
- ✓ وجود فارق زمني وفجوات في تدفق البيانات الإحصائية الرسمية الدقيقة، مما يعيق صانعي القرار والباحثين عن الرصد الآني لديموغرافيا المؤسسات وتقييم مسارات نموها.

قائمة المراجع

Ayyagari, M., Demirguc-Kunt, A., & Maksimovic, V. (2011). Small and medium entreprises across the globe. World Bank Policy Research Working Paper, 5631.

Croitoru, A. (2012). Schumpeter, J.A., 1934 (2008), The Theory of Economic Development: An Inquiry into Profits, Capital, Credit, Interest and the Business Cycle, New Brunswick (U.S.A) and London (U.K.): Transaction Publishers. JOURNAL OF COMPARATIVE RESEARCH IN ANTHROPOLOGY AND SOCIOLOGY, 03(02).

European Commission. (2003). Commission Recommendation 2003/361/EC of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprises. Official Journal of the European Union. Retrieved from https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:32003H0361

Khellil, K., & Loucif, K. (2023). The Contribution Of Small And Medium-Sized Enterprises In Achieving Economic Diversification:, An Analytical Study Of The Algerian Economy During The Period "2010-2022". International journal of economic performance, 6(2), 393-405.

United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL). (2023). Document A/CN.9/1156: Micro, Small and Medium-Sized Enterprises. United Nations. United Nations. Retrieved from https://documents.un.org/api/symbol/access?l=en&s=a%2Fcn.9%2F1156&t=pdf

World Bank. (2020). World Development Report / Small and Medium Enterprises Support. .

World Bank. (2021). Micro, Small, and Medium Enterprises: Economic Indicators (MSME-EI) Analysis Note. World Bank Group. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/873301627470308867/pdf/Micro-Small-and-Medium-Enterprises-Economic-Indicators-MSME-EI-Analysis-Note.pdf

الوزير الاول. (21 سبتمبر, 2020). المرسوم التنفيذي 254-20 المتضمن انشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة اعمال وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (55).

بورناني, م& ,.صولي علي .(s.d.) .الاستراتيجيات المستخدمة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة (حلول لانجاح المؤسسات الناشئة) .مجلة دفاتر اقتصادية ,المجلد 11)العدد 1.(

بوضياف, ع. ا& ,.محمد زبير .(2020) .دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر .مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ,المجلد 4)العدد 1.(

صورية, ب& ,.نصرة نجوى .(2022) .دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر .– مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ,المجلد 1(العدد 5), 696.

مروة, ر& ,.بوقرة كريمة .(2020) .تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر –نماذج لشركات ناشئة ناجحة عربيا .–حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ,المجلد 7)العدد 3.(

هشام, ب& ,.خلوط جهاد .(2017) .التعليم المقاولاتي وحتمية الابتكار في المؤسسات الناشئة .مجلة معهد العلوم الاقتصادية ,المجلد 20)العدد 3.(

وزارة الصناعة. (2026). اجهزة الدعم.

وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (15 جانفي, 2001). القانون 12-11 المؤرخ بـ 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية(77).